



Munich Personal RePEc Archive

The Inter-Arab investments as a mechanism for job creation in the Arab countries

Alasrag, Hussien

24 April 2010

Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/22304/>
MPRA Paper No. 22304, posted 26 Apr 2010 05:54 UTC

الاستثمارات العربية البينية كآلية للتشغيل فى الدول العربية

إعداد

حسين عبد المطلب الأسرج

باحث اقتصادى، مدير ادارة بوزارة التجارة والصناعة المصرية

منزل (للمراسلة): ميت راضى 13826-بنها-القليوبية-مصر

عمل: القاهرة-امتداد شارع رمسيس - أبراج وزارة المالية-مبنى وزارة التجارة والصناعة-البرج
الخامس-الدور الرابع-حجرة رقم 9

Mobile (0020106237534)

E.Mail:hossien159@gmail.com

ملخص

خلق فرص العمل على رأس التحديات التنموية للأقطار العربية قاطبة . هذه الدول تعاني أعلى معدلات بطالة على المستوى العالمي . دعم التشغيل وتخفيض نسبة البطالة هو الهدف الاسمي لكل جهد تنموى عربى. هذه المشكلة تمس الجميع دون استثناء . معدل البطالة يتجاوز 14 فى المائة ، أعلى معدلات بطالة بين الشباب . يهدف هذا البحث إلى دراسة الاستثمارات العربية البينية ودورها فى التشغيل فى الدول العربية . يتم ذلك من خلال التعرف على تطور هذه الاستثمارات العربية البينية وأهميتها بالنسبة إلى الدول العربية، وأهم التحديات التي تواجه تنميتها، وأخيرا يحاول البحث اقتراح عدد من المحاور لتنمية وتفعيل هذا القطاع الهام وتعظيم دوره فى التشغيل فى الدول العربية.

Abstract

The Inter-Arab investments as a mechanism for job creation in the Arab countries

Job creation at the top of the development challenges of the Arab countries as a whole. These countries have the highest rates of unemployment at the global level. Boosting employment and reducing unemployment is the ultimate aim of all Arab developmental efforts . This problem affects country without exception. The unemployment rate exceeds 14 percent, the highest rates of unemployment among young people. This paper aims to study the inter-Arab investments and as a mechanism for job creation in the Arab countries. This is done by identifying the development of inter-Arab investments. in addition to the relevance and the most important challenges facing development of the Inter-Arab investments. Finally. The paper attempts to propose a number of policy recommendations to activate this important sector and increase its role in job creation in the Arab countries.

جدول المحتويات

4 مقدمة:
5 أولاً: تحليل تطور واتجاهات الاستثمارات العربية البيئية
5 1- تطور الاستثمارات العربية البيئية
6 أولاً: العوامل الداخلية
8 ثانياً: العوامل الخارجية
8 2- اتجاهات الاستثمارات العربية البيئية
10 ثانياً: أوضاع أسواق العمل العربية :
14 ثالثاً: الاستنتاجات والتوصيات :
14 1- الاستنتاجات :
15 2- التوصيات
19 ملاحق

مقدمة:

يقف التشغيل على رأس التحديات التنموية للأقطار العربية قاطبة، كونها تعاني معدلات بطالة من بين الأعلى على المستوى العالمي، فمشكلة التشغيل والبطالة في الدول العربية بلغت حدا يجعل منها محور التنمية ليصبح دعم التشغيل وتخفيض نسبة البطالة الهدف الاسمي لكل جهد تنموي ومجال تعاون عربي لان المشكلة تمس الجميع دون استثناء. فالدول العربية تعاني من ارتفاع معدلات البطالة، حيث يعتبر المعدل الأعلى مقارنة بالمعدلات السائدة في المناطق الأخرى من العالم إذ يتجاوز 14 في المائة وأن المعدلات الأعلى للبطالة كانت بين الشباب، إذ يتجاوز هذا المعدل 25 في المائة ويلاحظ أن معدلات البطالة بين الإناث هي الأعلى مقارنة بالذكور إذ بلغت عام 2006 أربعة أضعاف المعدل بين الذكور في مصر وثلاثة أضعاف المعدل بين الذكور في سورية وضعفي المعدل بين الذكور في الأردن، لكنها تكاد متساوية بين الجنسين في البحرين والجزائر وتونس والمغرب . وترتفع معدلات البطالة بين المتعلمين في كافة الدول العربية وهي أكثر حدة بين الإناث، حيث تتجاوز 23 في المائة في الكثير من الحالات وخاصة بين الجامعيات في دول الخليج العربية . ويشير هذا الارتفاع في معدلات البطالة بين الفئات الأكثر تعليما إلى عدم التوافق بين مخرجات التعليم ومحتوي ومناهج التعليم من ناحية، والاحتياجات المتطورة لأسواق العمل من ناحية ثانية وبقاء بعض التوجهات المقيدة لعمل الإناث فاعلة من ناحية ثالثة.¹ ويزداد التحدي الذي يواجهه الدول العربية بملاحظة أن أكثر من 50 مليون من الشباب العربي سيدخلون سوق العمل بحلول 2010 وحوالي 100 مليون بحلول 2020 وهناك حاجة لخلق حوالي 6 ملايين وظيفة جديدة ويمكن لارتفاع معدلات البطالة بشكل مستمر أن يعيق النمو الاقتصادي والتنمية العادلة المستدامة وأن يساهم في حدوث نزاعات واضطرابات اجتماعية.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة الاستثمارات العربية البيئية ودورها في التشغيل في الدول العربية وذلك من خلال التعرف على تطور هذه الاستثمارات العربية البيئية وأهميتها بالنسبة إلى الدول

¹ راجع: منظمة العمل العربية، موجز التقرير العربي الاول لمنظمة العمل العربية، حول التشغيل والبطالة في الدول العربية: نحو سياسات وآليات فاعلة، القاهرة، 2008، ص 64

العربية، وأهم التحديات التي تواجه تنميتها، وأخيرا يحاول البحث اقتراح عدد من المحاور لتنمية وتفعيل هذا القطاع الهام وتعظيم دوره في التشغيل في الدول العربية. وعلى ذلك قسم البحث كما يلي:

أولاً: تحليل تطور واتجاهات الاستثمارات العربية البينية

ثانياً: تحليل وضع سوق العمل العربية

ثالثاً: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: تحليل تطور واتجاهات الاستثمارات العربية البينية

1- تطور الاستثمارات العربية البينية

لا شك في أن الاستثمارات العربية البينية التي تضاف إلى الطاقات الإنتاجية، تعتبر بمثابة محرك لعملية التنمية العربية. إذا ما أحسن التوزيع القطاعي لتلك الاستثمارات البينية عبر الأقطار العربية. لذا يجب التركيز على دور الاستثمارات العربية البينية في خلق هياكل إنتاجية واقتصادية تكاملية، بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي في كل قطر عربي على حدة.

و إذا نظرنا إلى مدى فاعلية تدفقات الاستثمارات العربية البينية من منظور إنمائي تكاملي، نجد أن حجم تلك التدفقات ومردودها الإنمائي والتكاملي محدود للغاية ولا يرقى إلى مستوى الطموحات الإنمائية العربية. فمن الجدول رقم (1) بالملحق الاحصائي يتضح أن إجمالي التدفقات الاستثمارية العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة (1995-2007) بلغ نحو 94.6 مليار دولار. ويلاحظ أن هذه الاستثمارات ارتفعت من 1.43 مليار دولار عام 1995 إلى نحو 14 مليار دولار عام 2007 .

ويلاحظ أن هذه التدفقات قد شهدت طفرة الكبرى خلال عام 2005 فقد بلغ إجمالي الاستثمارات العربية البينية الخاصة نحو 37.26 مليار دولار مقابل 5.9 مليارات دولار عام 2004، نحو 3.84 مليار دولار عام 2003. ويعتبر عام 2005 عاما استثنائيا بكل المعايير، وذلك نتيجة إعادة توطين

جانبا هام من الاستثمارات الخليجية في أميركا وبعض البلدان الأوروبية. وتعود الطفرة الكبرى التي شهدتها الاستثمارات العربية البينية عام 2005 إلى الزيادة الكبيرة التي شهدتها الاستثمارات العربية البينية القادمة إلى المملكة العربية السعودية التي جاءت على رأس قائمة الدول العربية المضيفة للاستثمارات البينية، إذ بلغت نحو 28.8 مليار دولار (75.8% من إجمالي التراخيص الصادرة للاستثمارات العربية البينية خلال عام 2005).

وقد تنامت الاستثمارات العربية البينية في السنوات القليلة الماضية بشكل ملحوظ ، وقد أرجع الخبراء أسباب هذه الزيادة إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية.²

أولاً: العوامل الداخلية

1-التحسن الإداري

فعلى المستوى الداخلي تحسنت خلال الأعوام الماضية أساليب الترويج لمشروعات جاذبة للاستثمار ، صاحبها تحسن في الإجراءات الإدارية اللازمة لإقامة تلك المشروعات. وتمثلت أهم عناصر التحسن الإداري في اختصار الإجراءات سواء المتعلقة منها بالحصول على التراخيص أو خطوات البدء في عمليات التأسيس والإنتاج والتصدير ، وتوفير الوقت اللازم لكل ذلك. وكذلك تمثلت في تقليل الرسوم الإدارية، وتوفير المعلومات المتعلقة بالتشريعات والقوانين وإجراءات الضمان والتأمين وما يحتاج المستثمر معرفته عن الأمور البنكية والمصرفية في البلد المضيف.

2-المدن الاقتصادية المتكاملة

تلازم هذا التحسن الإداري مع توسع المنطقة العربية في إطلاق مشاريع عملاقة كان أبرزها في مجال المدن الاقتصادية المتكاملة، وتوفير ما تحتاج إليه من بنية أساسية مثل المطارات والطرق

2 محمد عبد العاطي، أسباب تنامي الاستثمارات العربية البينية، متاح في <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/681E6122-F493-48F3-BD1D-43FB05E34517.htm>

والموانئ والسكك الحديدية، وكان المثال الأبرز على ذلك في العامين الماضيين مدينة الملك عبد الله الصناعية في المملكة العربية السعودية، فضلا عن توسيع مدينة جبل علي في الإمارات.

3-استكمال برامج الخصخصة

وكان من الأسباب التي شجعت كذلك الاستثمارات البيئية التزام عدد من الدول العربية باستكمال برامج التحول إلى الملكية الخاصة (الخصخصة)، وإتاحة المجال أمام بقية المواطنين العرب لشراء مشروعات يتم بيعها وتملكها كما حدث على سبيل المثال في مصر ببيع العديد من الشركات الكبرى والبنوك مثل شركة عمر أفندي وبنك القاهرة والإسكندرية، وقد جذبت عملية الخصخصة هذه أموال العديد من المستثمرين العرب.

4-انخفاض العائد على الاستثمار في الخارج

وجاء كذلك انخفاض معدل العائد على الاستثمار في الخارج مقارنة بنظيره في العالم العربي وتحديدًا في مجال الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والتعدين ليضيف إلى ما سبق ذكره من أسباب عاملا مهما في زيادة وتيرة الاستثمارات العربية البيئية.

5- حدوث طفرة في عدد من القطاعات

غير أنه فضلا عن كل ما سبق تبقى قطاعات بعينها شهدت طفرات ملحوظة في ضخ الاستثمارات العربية، هذه القطاعات هي التي جعلت حجم الاستثمارات العربية البيئية يتزايد، ومن أهمها قطاعات السياحة والعقارات والاتصالات.

أ-السياحة

ففي المجال السياحي، تجاوزت الاستثمارات العربية البيئية المعلنة في هذا المجال وحده 25 مليار دولار أميركي عام 2006. وللقطاع السياحي أهمية خاصة حيث إن الاستثمار في هذا المجال يعني فتح مشاريع أخرى استثمارية جديدة بجواره من مختلف القطاعات مثل قطاع الصناعات الأولية

والخدمية، وتنشأ بجواره استثمارات صغيرة وكبيرة الحجم تبدأ من منتجي الهدايا التذكارية وصولاً إلى سلاسل الفنادق المتعددة الجنسيات.

ب-الاتصالات

أما قطاع الاتصالات فقد كان أيضاً سبباً في زيادة الاستثمارات العربية البينية، حيث شهد هذا القطاع في الأعوام الماضية توسعاً في نشاط العدد من الشركات داخل أسواق الدول الأخرى، وقد تم توسع شركات الاتصالات في الأسواق العربية تم بأساليب متعددة منها تملك شركات كانت قائمة بذاتها، وإقامة مشاريع مشتركة، وإنشاء شركات جديدة تماماً.

ج-العقارات

وكذلك ساهمت طفرة العقارية التي شهدها العالم العربي في العامين الماضيين في زيادة الاستثمارات العربية البينية، وتمثلت مظاهر ذلك في إقامة مدن سكنية بأكملها بتمويلات عربية مشتركة في سوريا، مصر، تونس والمغرب.

ثانياً: العوامل الخارجية

أما عن العوامل الخارجية التي لعبت دوراً في زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية فكان أبرزها توجه جزء من الاستثمارات العربية في الدول الغربية إلى العالم العربي، وارتفاع أسعار النفط وزيادة العوائد المالية الناجمة عن ذلك.

2- اتجاهات الاستثمارات العربية البينية

وتوضح بيانات الجدول المشار إليه أيضاً تركيز هذه التدفقات في عدد محدود من هذه الدول حيث تصدرت السعودية مجموعة الدول العربية المضيفة للاستثمارات باستثمارات إجمالية بلغت 40.57 مليار دولار بنسبة 42.9% من الإجمالي خلال الفترة (1995-2007)، تليها لبنان بنحو 12.13 مليار دولار بنسبة 12.8% ثم مصر 8.73 مليار دولار بنسبة 9.2% من الإجمالي، تليها

السودان بنحو 8.2مليار دولار بنسبة 8.68%، الإمارات بنحو 4.67 مليار دولار بنسبة 4.9% ،تونس بنحو 4.06مليار دولار بنسبة 4.3% .وقد شكلت هذه الدول الستة نحو 82.88% من اجمالي الاستثمارات العربية خلال الفترة(95-2007).

فيلاحظ أن هذه التدفقات في مجالات أنشطة الخدمات، على حساب قطاعي الصناعة والزراعة، الأمر الذي يضر بمسيرة التنمية من حيث تحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية: تعميق التصنيع العربي، من ناحية، وتحقيق أكبر قدر من الأمن الغذائي (تقليل درجة الانكشاف الغذائي)، من ناحية أخرى.

ولعل ذلك التمرکز الهائل للاستثمارات البنينة في السنوات الأخيرة في قطاعات الاتصالات والخدمات المالية والسياحة إنما هو للتوافق مع متطلبات العولمة، بالدرجة الأولى. بل يمكن القول - دون مغالاة كبيرة- إن ذلك النمط من الاستثمارات يتكامل بدرجة أكبر، مع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) التي قدمت إلى المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة كما هو مبين في الجدول (2).

ومما يساعد على ذلك أن المنطقة العربية تعتبر منطقة رخوة اقتصاديا ، من حيث طبيعة الرأسمالية المحلية التي تسعى للربح السريع في إطار أنشطة الوساطة والتداول بالدرجة الأولى، وكذلك السلوك الريعي لمعظم الفاعلين الاقتصاديين. الأمر الذي يسهل عملية التكيف السلبي للاقتصادات العربية مع متطلبات العولمة، دون مقاومة تذكر.

ولعل محصلة هذا الأداء للاستثمارات العربية يتلخص فيما يلي:3

1. استمرار ارتفاع درجة الانكشاف الغذائي العربي، نتيجة إهمال قطاع الزراعة وقصور الاستثمارات فيه.
2. تراجع التصنيع (de-industrialization) في فروع النشاط الصناعي التقليدي التي قامت على "الإحلال محل الواردات"، وعلى رأسها صناعات الغزل والنسيج.

³ محمود عبد الفضيل، بنية واتجاهات الاستثمارات العربية البنينة، متاح في <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2294286B-E8D9-4C42-AB7B-127685410302,frameless.htm>

3. هجوم الشركات متعددة الجنسيات (TNC's) ورأس المال الاحتكاري العالمي للسيطرة على فروع هامة من النشاط الصناعي في المنطقة العربية، وبصفة خاصة: قطاعات الأسمنت-الأدوية-الكيمواويات-المنظفات، وتدويلها. الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من التفكيك لعلاقات الترابط والتشابك فيما بين الاقتصادات العربية، ومزيد من الاندماج مع الاقتصاد العالمي وشبكاته الإنتاجية (supply production chains).

ثانيا : أوضاع أسواق العمل العربية :

تلح مشكلة إيجاد فرص عمل جديدة للداخلين الجدد فى سوق العمل خلال هذا العقد أكثر من أى وقت سابق وذلك لطبيعة المرحلة الديمغرافية التى يمر بها السكان العرب ، فقد بلغ حجم سكان البلدان العربية خلال عام (2008) 338,4 مليون نسمة وبلغت نسبة السكان فى سن العمل (15 – 64 سنة) 60,4% أى ما يقارب 204 مليون شخص ، غير أن من يعمل والقادر على العمل أو يبحث عنه أقل من ذلك بكثير وهؤلاء تشكل منهم القوى العاملة العربية والتي تقدر حجمها ذلك العام بحوالى 125 مليون نسمة . كما يبلغ معدل نمو السكان 2% سنويا وترتفع معدلات نمو القوى العاملة خلال هذا العقد لحدود 3,1% سنويا .⁴

وتعود أسباب البطالة إلى عدة عوامل منها الاقتصادية ومنها السياسية و الاجتماعية والمهنية والتقنية...إلخ.ونكتفى هنا بذكر ثلاثة أسباب رئيسية أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في المنطقة العربية:-⁵

⁴ منظمة العمل العربية، دور الاستثمارات العربية فى النهوض بسوق العمل، مؤتمر العمل العربي، الدورة 36، المملكة الأردنية الهاشمية، 5 - 12 أبريل/ نيسان 2009

⁵ راجع: منظمة العمل العربية، موجز التقرير العربى الاول لمنظمة العمل العربية، حول التشغيل والبطالة في الدول العربية: نحو سياسات وآليات فاعلة، القاهرة، 2008، ص 63

أولاً: تراجع قدرة القطاع العام على تشغيل كافة الأيدي العاملة العربية مع الارتفاع المستمر في أعداد الداخلين الجدد لأسواق العمل. فالقطاع العام يشغل حاليًا حوالي ثلث العاملين في المنطقة. ويعاني هذا القطاع من كبر الحجم وانخفاض الإنتاجية. ومن المتوقع أن تقل مساهمة هذا القطاع في التشغيل في المستقبل في ظل برامج الخصخصة التي تنفذها دول عربية كثيرة.

ثانياً: محدودية حجم القطاع الخاص وعدم قدرته على تحقيق فرص عمل كافية للباحثين عن العمل في المنطقة، إذ تشكل القيود المباشرة وغير المباشرة المفروضة على الاستثمار وعدم توافر البيئة الاقتصادية والسياسية المناسبة وسيطرة الدول على الاقتصاد مشكلة أساسية أمام توسع هذا القطاع وقيامه بدور فعال في دفع عجلة التنمية وتوفير فرص عمل للأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد في أسواق العمل العربية.

ثالثاً: انخفاض جودة التعليم ونوعيته في الدول العربية، إذ تعاني هذه الدول من توجه غالبية الشبان والشابات إلى التعليم في المجالات الأكاديمية سعياً للحصول على فرص عمل في القطاع العام الذي يقدم الحوافز الوظيفية كالأستقرار الوظيفي والتأمين الصحي والمخصصات التقاعدية. ويفتقر النظام التعليمي في الكثير من الدول العربية إلى التركيز على المناهج التعليمية المتعلقة بالجوانب الفنية والمهنية والتي تعتبر من التخصصات التي تحتاجها أنشطة اقتصادية متعددة في أسواق العمل. وعليه فإن المخرجات التعليمية في كثير من الدول العربية لا تتوافق مع احتياجات أسواق العمل وأولوياتها. بالإضافة إلى أن الكثير من الشبان والشابات يواجهون صعوبات في استكمال دراستهم، خصوصاً الدراسة الجامعية، بسبب محدودية الموارد المالية لأسرهم وارتفاع تكلفة التعليم الجامعي سواء في الجامعات الرسمية أو الخاصة.

ومما يزيد مشكلة البطالة تعقيداً افتقار غالبية الدول العربية إلى المؤسسات والسياسات الفاعلة لتنظيم أسواق العمل وغياب شبكات الضمان الاجتماعي. وقد ساهمت الهجرة إلى دول الخليج في الحد من مشكلة البطالة في بعض الدول كالأردن وفلسطين ومصر وسورية ولبنان والمغرب ولو بشكل طفيف، إلا أن حجم التنقل إلى هذه الدول بدأ بالتضاؤل نتيجة لتطبيق برامج توطين الوظائف والمنافسة الشديدة التي يواجهها المهاجرون من العمالة الآسيوية وغير الآسيوية على فرص العمل المتاحة في أسواق العمل الخليجية. ومن الجدير بالذكر أن إمكانية التنقل هي في الغالب مقصورة على حملة الشهادات العليا والمهارات المميزة، وتقل هذه الإمكانية بشكل كبير أمام الأيدي العاملة ذات المهارة المتدنية التي تسعى للعمل في أنشطة اقتصادية معينة كالإنشاءات والخدمات نتيجة للمنافسة الحادة من قبل العمالة الآسيوية التي تقبل بالعمل مقابل أجور متدنية في غالب الأحيان وبناء

على ذلك، يصبح توفير فرص العمل المنتجة، والمربحة، في المجتمعات التي ينتشر فيها الفقر وتتفاقم البطالة وتضعف شبكات الحماية الاجتماعية، أهم سبل مكافحة الفقر، والتخلف بوجه عام.

وعموما تتسم القوى العاملة العربية بانخفاض نسبتها إلى إجمالي السكان، و تدني مستوى إنتاجيتها بسبب انخفاض مستويات التعليم والتدريب المهني، إضافة إلى تضخم حجم العمالة المتعاقدة المؤقتة، وارتفاع نسبة العمالة غير الماهرة. ناهيك عن قلة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وارتفاع مساهمة القطاع العام في تشغيل العمالة خاصة من ذوي المؤهلات العليا، رغم تفاوت ذلك من دولة عربية لأخرى. وفيما يلي نعرض لأهم خصائص أسواق العمل العربية بصفة عامة :

• تشير الإحصاءات إلى أن معدل نمو القوى العاملة سوف يكون أسرع من نمو السكان في سن العمل وذلك لزيادة معدلات نمو القوى العاملة من النساء فهذه تنمو بنسبة تفوق 4% سنويا . ويقدر المعدل العام للبطالة بنحو 14% وهو الأسوأ بين جميع مناطق العالم بما في ذلك أفريقيا جنوب الصحراء ، بما يعنى وجود ما يزيد عن 17 مليون عاطل عن العمل في جميع البلدان العربية على أقل تقدير ، ويعنى ذلك وجوب استحداث 4 ملايين وظيفة جديدة سنويا إذا أردنا لمعدلات البطالة ألا تتفاقم ، الأمر الذى يتطلب جهودا مضمّنية خلافا للجهود التى سبق تحقيقها فى أى وقت مضى لاستحداث فرص عمل جديدة ، حيث أن المنطقة تبقى ذات المعدلات الأعلى بين الشباب 25% . كما تثير مشكلة المتعطلين عن العمل من خريجي الجامعات والمعاهد الفنية العليا تحديا خاصا ومعدل البطالة بينهم يقدر بنحو 26.8% فى المغرب و19.3% فى الجزائر و17.7% فى الأردن⁶ .

• إن معدل النمو للإناث فى سوق العمل يتجاوز 4% سنويا وذلك لإقبالهن على التعليم وزيادة استعدادهن للعمل قدرة وبحثا عنه وما يتولد عليه من زيادة مشاركتهن فى النشاط الاقتصادى . وخلال الفترة الماضية زادت معدلات مشاركة الإناث فى النشاط الاقتصادى من 22% إلى 26.6%⁷ ومع ذلك تبقى معدلات المساهمة هذه من أدنى المعدلات فى المنطقة مقارنة بمناطق العالم الأخرى .

⁶ منظمة العمل العربية، تقرير المدير العام حول التشغيل والبطالة، مؤتمر العمل العربى، الدورة الخامسة والثلاثون، شرم الشيخ ، مصر ، 23 فبراير – 1 مارس / آذار 2008 ، ص 39 .
⁷ المصدر السابق ص 40

- إن معدلات البطالة بين الإناث هي الأعلى مقارنة بالذكور إذ بلغت عام 2006 أربعة أضعاف نصيب الذكور في مصر , وثلاثة أضعاف في سوريا , وضعفين في الأردن . لكن تكاد المعدلات أن تتساوى في حالات البحرين والجزائر وتونس والمغرب .
- تفاوت الدخل وسوء توزيع الثروة ليس فقط بين الدول العربية ولكن أيضا داخل الدولة الواحدة. ولقد رصدت منظمة العمل الدولية إنخفاض نصيب العمل في الناتج العالمي، بل وانخفاض مستوى الأجور الحقيقية في بعض الدول النامية، وهو ما يؤكد أحد معضلات التنمية المعاصرة حيث لم تستفد الطبقات العاملة من الفرص الاقتصادية الجديدة والارتفاع الكبير في الدخل العالمي بسبب انفتاح الأسواق وزيادة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود. حيث لم يتم تحرير أسواق العمل بنفس درجة إنفتاح أسواق السلع وأسواق رأس المال.
- تزايد نسبة التوظيف في القطاع الحكومي والعام خاصة بدول الخليج العربية حيث تتركز العمالة الوطنية بدول الخليج في القطاع الحكومي والعام، على حين تتركز العمالة الوافدة بالقطاع الخاص. ولا يخضع التعيين في القطاع الحكومي لنفس معايير الكفاءة والإنتاجية السائدة في القطاع الخاص مما قد يشير الى ارتفاع نسب البطالة المقنعة بين فئات العاملين الوطنيين. وتتركز العمالة الوافدة في قطاعات الصناعة وتجارة الجملة والتجزئة والبنوك والمستشفيات والمطاعم والفنادق والبناء والتشييد وهذا القطاع الأخير يتطور في الدول العربية وبوجه خاص في دول الخليج العربية التي تعتمد فيه على العمالة الوافدة ويقدر حجم التشغيل في هذا القطاع بنحو 10% من التشغيل الكلي في بلدان مثل اليمن والجزائر وترتفع الى حوالي 26% في قطر⁸.
- تفاوت الاقتصاديات العربية في استيعاب العمالة بالدول العربية. حيث يتبين من خلال البيانات الواردة في التقرير⁹ الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008 أن قطاع الخدمات يوظف حوالي 55.8% من إجمالي القوى العاملة العربية مقابل حوالي 27.7% في قطاع الزراعة ، و16.5% في قطاع الصناعة .

وبشكل عام يمكن القول إن سوق العمل العربية تعاني من عدة ضغوطات نذكر منها ما يلي:

⁸ المصدر السابق ص 31 .
⁹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008 : نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2007 .

- ضغوط سكانية لزيادة حجم الداخلين الجدد لسوق العمل .
- ضغوط اقتصادية لزيادة حجم الديون وخدماتها ، وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي ، وإعادة الهيكلة لدعم اقتصاد السوق ، وخفض الدين العام ، وترشيد الإنفاق العام ، وتحقيق مزيد من الانفتاح الاقتصادي.
- تباطؤ النمو الاقتصادي.
- ضعف مستوى الإنتاجية فى معظم القطاعات الاقتصادية .
- سوء التخطيط التربوى وعدم التوافق بين مخرجات التعليم والتدريب المهنى والتقنى واحتياجات سوق العمل.
- تراجع ملحوظ فى حركة تنقل الأيدي العاملة العربية والتي ساهمت لعقود من الزمن فى تخفيف أعباء البطالة فى بلدان الإرسال العربية بالإضافة إلى الهجرة العائدة من أوروبا نتيجة تقليص فرص العمالة العربية لصالح عمالة من أوروبا الشرقية فى إطار توسعات الاتحاد الأوروبى .

ثالثاً: الاستنتاجات والتوصيات :

1- الاستنتاجات :

- أن المشروعات والاستثمارات العربية المشتركة عموماً لا تأخذ كل مداها التكاملية لذا فإنها تحتاج لتحقيق أكبر قدر من الترابط والتشابك بين فروع النشاط المختلفة في الاقتصادات العربية. وأن تنطلق من رؤية مستقبلية للمنطقة العربية والعالم بما يحقق أكبر قدر من الاتساق ويتلافى الازدواجية على الصعيد العربي، وبما يولد أكبر قدر من علاقات التشابك والترابط الأمامية والخلفية فيما بين الأقطار العربية.
- أوضح الهيكل السكاني للدول العربية التحديات الكبيرة التي تواجهها سوق العمل العربية و التي تتمثل فى زيادة العرض فى سوق العمل و مع ارتفاع القاعدة الشبابية للدول

العربية فان ذلك إنما يتطلب توفير المزيد من فرص العمل بما يكفل استيعاب الزيادة المستمرة في العرض و مواجهه مشكلة البطالة التي باتت تهدد الاستقرار الاجتماعي في هذه الدول.

- تمثل المرأة العربية طاقة كامنة بشريه غير مستغله الاستغلال الأمثل بما يدعم فرص التنمية في الدول العربية و يبدو هذا واضحاً من انخفاض مساهمتها في القوه العاملة، النشاط الاقتصادي و ارتفاع معدل البطالة.
- يشير توزيع العمالة العربية حسب النشاط الاقتصادي إلى أن هناك فرصاً لاستيعاب المزيد من العمالة في قطاعي الصناعة و الزراعة و الخدمات في الدول العربية .
- تحتل برامج التشغيل أهمية كبيرة في زيادة المرونة في سوق العمل بما يسمح بإيجاد فرص عمل تسهم في امتصاص البطالة و زيادة فرص الشباب مما يسهم في رفع مستواهم المعيشي.

2- التوصيات

أولاً: توصيات بشأن تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية

هناك حاجة ماسة لاتخاذ العديد من الإجراءات الرامية إلى تحسين الأثر الإجمالي لبرامج التشغيل وزيادة فعاليتها في الدول العربية. ويمكن تصنيف هذه الإجراءات حسب الجانب الذي تنتمي إليه من سوق العمل، على النحو التالي:¹⁰

1- إجراءات جانب العرض، وتشتمل على ما يلي:

- الارتقاء بنوعية التعليم والتدريب في الدول العربية بغية توفير المهارات المطلوبة للاحتياجات المتطورة لسوق العمل وتعزيز إمكانية استكمال الدراسة والحصول على تأهيل مناسب يحسن من آفاق التشغيل ويخفض من فترة البطالة..

¹⁰ صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، أبوظبي، 2008، ص ص 214-220

- العمل على التخفيف من نظرة المجتمع الدونية للتعليم المهني والفني، وتشجيع التدريب المهني خارج أوقات المدرسة، وتحسين آفاق التشغيل لخريجي هذا التعليم ، ووضع معايير وطنية لمستوى المهارات المهنية المقابلة لوظائف محددة، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص.
- حث مشاركة القطاع الخاص في تصميم المناهج وتحديد متطلبات التدريب واحتياجاته، وبخاصة التدريب السابق للتوظيف، والذي تستخدمه الشركات في الدول المتقدمة للتأكد من توفر مواصفات ومتطلبات العمل لدى طالبي التشغيل الجدد . ويعتبر هذا النوع من التدريب محقراً لكلا الطرفين، أي للمتدربين، إذ ثمة عمل بانتظارهم، وللشركات، إذ أنها لن تحتاج إلى استثمار المزيد من الجهود في تدريبهم.
- مراجعة نظام الأجور والميزات الأخرى المقدمة في القطاع العام وربطها بعوامل مثل الإنتاجية والمزايا المقدمة في القطاع الخاص، لتشجيع الخريجين للعمل لدى القطاع الخاص.

2-إجراءات جانب الطلب، وتشتمل على ما يلي:

- إضفاء المزيد من المرونة على تشريعات سوق العمل ، وجعل سياسات تحديد الأجور و الضمانات المقدمة للعاملين غير مثبتة لتشغيل الملتحقين الجدد ، حيث أن ارتفاع تكلفة التوظيف، ومساهمة أرباب العمل في صناديق التقاعد، وتعقيد عمليات التسريح عند الحاجة، لها آثار سلبية على إمكانية توظيف طالبي العمل الجدد.
- التخفيض في تكلفة توظيف الملتحقين الجدد بسوق العمل من خلال تقديم الحوافز الملائمة مثل دعم الأجور والمساهمة في تكاليف التدريب أثناء العمل، لزيادة إمكانية تشغيلهم وتدريبهم من قبل القطاع الخاص.
- أثبتت الدراسات أن تعزيز المنافسة في أسواق المنتجات، وتخفيض كلفة الاقتراض وتحسين النفاذ إلى التمويل، ومواجهة كافة العوائق التي تقف في وجه تأسيس الشركات، والعوامل التي تؤدي إلى تضخم كلفة القيام بالأعمال، كلها وسائل مهمة لتحفيز الطلب على العمل.
- وتوسيع ثقافة الابتكار من خلال التدريب الملائم، و تكثيف عمليات التوجيه المؤسسي للباعثين الجدد من خلال سياسة الشباك الواحد لتقديم خدمات التدريب والاستشارة بشكل منسق ودون تعقيدات بيروقراطية.

- تشجيع المبادرات الإقليمية والدولية لتبادل المعلومات والخبرات وتنسيق استراتيجيات التشغيل خاصة في مناطق التكامل الاقتصادي، وتوظيف هذا التكامل والاتفاقيات الاقتصادية للنهوض بالتشغيل ، لاسيما من خلال توسيع آفاق التجارة والاستثمار.

3- إجراءات مراقبة البرامج وسير عمل الأسواق، وتشتمل على الآتي:

- تلافى النقص الكبير في المعلومات حول أسواق العمل و احتياجات التدريب ، حيث أن هذا النقص يُعيق بشكل كبير الجهود الهادفة إلى فهم أسباب البطالة ومحاولة علاجها. وهناك حاجة إلى اتساع رقعة انتشار نتائجها بحيث تتمكن الدول العربية من فهم التفاصيل النوعية الخاصة بالبطالة وسوق العمل في المنطقة بشكل أفضل . كما تبقى الحاجة ملحة لإقامة نظام معلومات حديث عن سوق العمل، حيث أن غياب المعلومات المتوافرة حول الوظائف الشاغرة ومتطلبات التدريب يساهم في توسيع الهوة بين العرض والطلب في السوق.
- تحسين الترويج والإعلان عن برامج التشغيل على نحو يزيد من منافعها و يجعلها في متناول عدد أكبر من طالبي العمل.
- ضرورة تطوير خدمات تشغيل أكثر فاعلية من حيث الموائمة بين العرض والطلب، من خلال إيجاد مكاتب تشغيل متخصصة وتكوين قاعدة بيانات عن الوظائف الشاغرة ومؤهلات الباحثين عن عمل، ونشر المعلومات حول فرص التدريب المتاحة والمطلوبة
- توسيع رقعة المنتفعين من برامج التشغيل، وتحسين آليات استهداف المجموعات المهمشة مثل النساء، وغير المتعلمين، والباحثين عن عمل في الريف، والعاملين في القطاع غير المنظم ، وكذلك العمل على الاستجابة لمتطلباتهم المهنية المختلفة.

ثانياً: توصيات لدعم دور الاستثمارات العربية في التشغيل:-

- لدعم دور الاستثمارات العربية في النهوض بسوق العمل في الدول العربية نوصي بما يلي:-
- 1) أهميه رفع معدل نمو الاستثمارات في الدول العربية و هو ما يتطلب توفير مناخ جاذب للاستثمار يكفل تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد العربية على أن يتم التخطيط لتنويع الاستثمارات التي تسهم في استيعاب نسب أعلى من العمالة، و تبدو هناك مجالات واعدده في قطاعي الصناعة من خلال تنويع هيكل القطاع الصناعي وفقاً للمزايا التنافسية مع

أهمية تشجيع الصناعات كثيفة العمالة. وكذلك تعظيم الاستفادة من فرص الإنتاج الزراعي باستخدام التكنولوجيا المتطورة التي تكفل رفع إنتاجية هذا القطاع، ويضاف لذلك أهمية استخدام الفرص الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات، ويسهم في تحقيق هذا الاتجاه تحقيق التوازن بين كل من سياستي تشجيع الصادرات و إحلال الواردات حيث تعكس الموارد غير المستغلة في الوطن العربي فرصاً واعدته لتحقيق ذلك.

(2) ضرورة وضع إستراتيجية واضحة لتعظيم الاستفادة من الاستثمارات العربية البيئية بما يكفل تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد العربية بما فيها الموارد البشرية (انخفاض مساهمتها في قطاعي الصناعة و الزراعة) و تركزها في مجالات محددته كالعقارات.

(3) لا تزال هناك مجالات واعدته لزيادة الأهمية النسبية للقطاع الخاص في الدول العربية إلا أن ذلك يتطلب زيادة قاعدة المستثمرين من خلال تشجيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تحقيق التكامل بينها بما يكفل دعم العلاقات الامامية و الخلفية للقطاع الصناعي و يسهم في زيادة الطاقات الانتاجية، و يتطلب ذلك تحقيق التكامل و التنسيق بين القطاعين العام و الخاص داخل كل دولة عربية من ناحية و من ناحية أخرى تحقيق التنسيق على المستوى العربي بما يكفل استخدام الميزة التنافسية لكل دولة لمصلحة زيادة الناتج و الإنتاجية العربية.

(4) أهمية الاستفادة بدور المرأة العربية و التي تمثل طاقه هائلة غير مستغله بسبب انخفاض مساهمتها في القوى العاملة و سوق العمل و كذلك ارتفاع معدلات البطالة لها و يعكس ذلك أهمية تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة العربية.

(5) أهمية تحقيق التنسيق بين توجه الاستثمارات و تنوعها و بين توفير احتياجاتها من القوى العاملة الكفاء ذات المهارة العالية و ذلك لدعم تنافسية هذه الاستثمارات و توفير فرص نجاحها.

ملاحق

جدول رقم (1)

الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق الفطر المضيف (1995-2007)

مليون دولار

الاجمالي (1995-2007)	2007	2006	2005	2003	2000	1995	
3565.98	-	350.15	1121.44	672.1	24.8	59.8	المغرب
8729.7	1874.6	3273.6	363.1	110.1	113	455	مصر
1567.65	-	-	260.55	65.4	347.5	3.5	الجزائر
4068.66	127.3	2363.8	153.76	39.3	49.1	54.7	تونس
885.9	-	-	-	191.7	-	13	البحرين
8220.2	-	2004	2455	391	414.6	38.8	السودان
318.2	-	-	-	10	61.8	-	قطر
4675.7	-	2316	0	650.2	196	-	الامارات
2321.33	845.9	959.9	299.4	12.4	26.2	35.7	الأردن
12134.2	3342.8	2266.8	1779.8	850	350	157.8	لبنان
40574.2	7088	1649	28797	562.2	76.8	12.2	السعودية
3519.2	370	225	955.4	41.7	8.7	333.5	سوريا
770.6	-	-	573.3	-	-	4.2	سلطنة عمان
331.59	-	-	0.49	-	-	250	فلسطين
-	-	-	-	-	-	-	موريتانيا
-	-	-	-	-	-	-	الكويت
-	-	-	-	-	-	-	جيبوتي
-	-	-	-	-	-	-	الصومال
-	-	-	-	-	-	-	العراق
1223.1	302.1	246.4	300.3	0.064	80.4	-	ليبيا
1690.34	89.46	849.59	203.92	126.4	68.5	11.9	اليمن
94596.55	14040.16	16504.24	37263.46	3722.56	1817.4	1430.1	مجموع الدول

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام 2007

، الكويت، 2008، ص 189

جدول رقم (2) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الدول العربية بالمليون دولار
(2007-1995)

2007	2006	2005	2003	2000	1995	
2577	2450	1633	2279	215	335	المغرب
11578	10043	5376	237	1235	598	مصر
1665	1795	1081	634	438	25	الجزائر
1618	3312	782	584	779	378	تونس
1756	2915	1049	517	364	431	البحرين
2436	3541	2305	1349	392	-	السودان
1138	159	1298	400	252	94	قطر
13253	12806	10900	480	-515	399	الامارات
1835	3219	1774	379	787	13	الأردن
2845	2739	2791	358	298	35	لبنان
24318	18293	12097	208	-1884	-1877	السعودية
600	885	500	150	270	100	سوريا
2377	1623	1688	138	16	29	سلطنة عمان
21	19	47	-	62	-	فلسطين
153	155	814	214	-	7	موريتانيا
123	122	234	76	16	7	الكويت
195	164	59	11	3	3	جيبوتى
141	96	24	1	-	1	الصومال
448	383	515	-	-3	2	العراق
2541	2013	1038	700	-142	-107	ليبيا
464	1121	-302	-89	6	-218	اليمن
72082	67853	45703	8617	2629	255	مجموع الدول العربية

المصدر: الفترة (1995-2003) من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان

الاستثمار، العدد 3 ، الكويت، 2004، ص 11
والفترة (2007-2005) من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان
الاستثمار، العدد 3 ، الكويت، 2008، ص 10

جدول (3)

معدلات البطالة في الدول العربية
عام 2005 أو آخر سنة توفرت فيها البيانات

معدل البطالة	عدد البطالة	السنة	الدولة	مستل
%				
13.00	170,700	2006	المملكة الأردنية الهاشمية	1
2.30	59,041	2005	دولة الامارات العربية المتحدة	2
3.40	18,768	2005	مملكة البحرين	3
14.20	486,307	2005	الجمهورية التونسية	4
15.30	1,448,000	2005	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	5
50.00	147,900	2005	جمهورية جيبوتي	6
6.05	458,587	2005	المملكة العربية السعودية	7
18.50	2,600,000	2005	جمهورية السودان	8
8.08	412,860	2005	الجمهورية العربية السورية	9
25.00	1,123,680	2005	جمهورية الصومال الديمقراطية	10
29.50	2,211,316	2005	جمهورية العراق	11
7.50	68,550	2005	سلطنة عمان	12
23.50	194,000	2005	دولة فلسطين	13
2.00	9,500	2005	دولة قطر	14
1.67	39,423	2005	دولة الكويت	15
8.20	90,744	2005	الجمهورية اللبنانية	16
10.00	165,000	2005	الجمهورية العربية الليبية الشعبية	17

			الإشترابية العظمى	
10.70	2,267,000	2005	جمهورية مصر العربية	18
15.70	1,748,980	2005	المملكة المغربية	19
22.00	214,368	2005	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	20
16.30	835,800	2005	الجمهورية اليمنية	21
14.60	14,770,524	2005	المجموع	

المصدر: احصاءات منظمة العمل العربية على الانترنت